مقال رأي

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الأيديولوجيا، ودولة اللا أمّة وأمّة اللا دولة

حسين العادلي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الأيديولوجيا، ودولة اللا أمّة وأمّة اللا دولة

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / مقال راي

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية، التعليم والمجتمع

حسين العادلي / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

الدولة الأمّة

صحيح أنَّ هناك فروقاً بين مفهومي (الدولة/الأمّة) و(الأمّة/الدولة)، إلاّ أنَّ المحصلة النهائية على مستوى التأثير والتعبير والإنتاج المتبادل بينهما سيّان. فلا يمكن تصور بُنية جاهزة (مُستقلة بذاتها) لأمّة ولدولة، أو لدولة وأمّة، تستندها بممارسة الدور التاريخي، بل التأثير والإنتاج المتبادل قائم في كل لحظة سيرورة تُعبّر عن الأمّة والدولة معاً. وهذه السيرورة سيّالة عبر التاريخ، وتطورها وتخلفها، تماسكها وانهيارها، يتبع عوامل عدة تشمل بنية الأمّة والدولة معاً. يكفي أن نشير فقط إلى التأثير البنيوي الشامل الذي أوجده تطور مفهوم الدولة على بنية الأمم منذ معاهدة (وستفاليا) 1648م والتي وضعت حداً للحروب الطائفية الأوربية وأسست لبنية الدولة السيادية الحديثة كما نعرفها اليوم. بل علينا مراجعة التاريخ لنرى كيف أنَّ الحروب الكونية (الأولى والثانية) هي أساس بنيوي لولادة وموت الدول/الأمم، والأمم/الدول.

إستقرت الدولة الحديثة على أنها كيان سيادي مُعبّر عن أُمّته، فالدولة هي أمّة بنظام وإقليم واعتراف أممي. وحتى هذه المقومات ليست ثابتة أو جامدة بذاتها، بل متأثرة متغيرة بسيرورة الدولة/الأمّة عبر أدوارهما التاريخية، ودونك نماذج (الدول/الأمم)، العثمانية والسوفياتية والعربية الحديثة، ونماذج (الأمم/الدول) كالألمانية واليابانية والصينية. وعليه من الخطأ إعطاء تصور جامد لمفهومي الدولة والأمة، أو الحكم على الإمكان والإستحالة بالوجود والإيجاد لكليهما استناداً إلى تصور بنية ثابتة أو موروثة أو مفقودة، إنها سيرورة تاريخية فاعلة ومنفعلة ومتفاعلة بجميع ما يهم ويتصل ويتأثر بالدولة والأمّة من ذاكرة وثقافة وتجارب وبنى وأنظمة وصراعات ومصالح، نشوءاً وبقاءً، حضوراً وانزواءً. وليست الدولة/الأمّة العراقية خارج هذه القاعدة، وعليه فأي حكم نهائي (سلباً أو إيجاباً) على العراق كدولة وأمّة يعتبر خطيئة بفهم سيرورة التاريخ.

العراق الحديث

قام العراق الحديث 1921م على أساس من مشروع (الدولة/الأمة). صحيح أنَّ العراق الحديث وارث للعراق التاريخي، إلاّ أن خط شروعه الحديث كأمة وطنية سيادية (دولة) يبدأ منذ عام 1921م. وكان من المؤمل أن تنجح الدولة بخلق الأمّة (أوجدنا الدولة وعلينا إيجاد الأمّة)، ومعيار النجاح هنا: خلق الأمة الوطنية (أمة الدولة) ذات الإنتماء والهوية والمصالح المشتركة (وهو أساس بقاء الدول)، وهو ما لم يحدث. وعلة عدم الحدوث تكمن بفشل مشروع الدولة العراقية ككيان مواطني مؤسسي سيادي مُعبِّر عن مكوّناته، وقادر على استيعاب التنوع وحل الخلافات وتحقيق المصالح وخلق الهوية الوطنية. والعراق هنا ليس بشاذٍ عن الأعم الأغلب من نماذج دول المنطقة التي تعيش ذات المأزق البنيوي على اختلاف الدرجة.

العلّة الأيديولوجية

عوامل عدة وراء فشل نموذج الدولة/الأمّة العراقية، منها: عوامل الذاكرة والنشأة والتكوين، وبُنى الأنظمة وسياساتها، والإرادات الخارجية، وصراعات المنطقة جيوسياسياً..الخ. لكن تأتي (العلّة الأيديولوجية) في طليعة أسباب الفشل بتكوين الدولة/الأمّة عراقياً، وهي علّة ما زلت حاكمة بسيرورة الدولة وأمتها على اختلاف الدرجة والمصداق.

وقع مشروع الدولة/الأمّة العراقية منذ التأسيس ضحية المدارس الأيديولوجية، فقد تنازعته ثلاث مدارس أيديولوجية، هي: القومية واليسارية والدينية، في ظل غياب للمدرسة الوطنية (تستند معايير الدولة الوطنية) تنتج أحزاباً ونخباً وفكراً وثقافة على مستوى الظاهرة لمشروع الدولة/الأمّة. وقد تلبّست هذه المدارس الثلاثة بمناهج بُنيوية حملت الدولة/الأمّة على وفق رؤاها وبرامجها وسياساتها كسلطة ومعارضة وثقافة وفاعلية، فأنتجت التعويم لفكرة الوطن والأمّة والخصوصية والهوية. من هنا نلحظ أنَّ مفهوم ووظائف وأدوار الدولة العراقية تتشاطره إلى اليوم مفاهيم ووظائف وأدوار من قبيل: الوطن العربي والأمة العربية والدولة القومية، والوطن الإسلامي والأمة الإسلامية والدولة الإسلامية، الوطن البروليتاري والأممية والدولة الإشتراكية..الخ. في خلط وتنازع قيمي ومفاهيمي وبرامجي وسياسي ومصالحي أفقد معه مشروع الدولة العراقية الخصوصية والتشكّل الذاتي والدور والوظيفة والوحدة النوعية، وقادها الى التعويم والتسلط والتمييز والإنحياز فضلاً عن التشظي والإنقسام الداخلي. إنَّ الخطيئة الكبرى التي مارستها المدارس العراقية الأيديولوجية تمثلت بغياب وتغييب المدرسة الوطنية القائمة على أساس من المواطنة الكاملة والخصوصية الناجزة والمصالح العليا المشتركة.

يكمن الفشل البنيوي للمدارس العراقية في تضحيتها بالأسس المعيارية لتكوين الدولة كأمة وطنية. إنَّ خطاب وبرامج المدارس الثلاث غيّب أهم معايير نجاح مشروع الدولة الوطنية، وأقصد بها معايير الرابطة والنظام واللازم: الرابطة السياسية (المواطنة)، والنظام السياسي (الديمقراطية)، واللازم المجتمعي (التعايش). لقد استعاض المشروع القومي بالرابط العرقي لتشكيل الدولة، واستعاض المشروع الماركسي بالرابط الأممي لتشكيل الدولة، واستعاض المشروع الديني بالرابط الديني لتشكيل الدولة، في أدلجة لرابطة العضوية السياسية القانونية للدولة، أنتج التعويم والإستلاب والتداخل والتدخل وفقدان هوية التجربة وخصوصية الدولة. فعلى سبيل المثال: تم أدلجة الفكرة القومية (العروبة) وجعلها رابطة بتكوين الدولة، والأساس لهويتها وثقافتها ومصالحها،.. ومع وجود التنوع العرقي عراقياً، غدت هذه الرابطة لازم تناحر وتصارع وطني، كونها لا تعبر عن جميع الإنتماءات العرقية لأمّة الدولة، وقادت بالضرورة أما الى الإنصهار في بوتقة القومية الرسمية الحاكمة (إلغاء الذات القومية)، وأما إلى صراعات وحروب ومطالبة بالإنفصال (للحفاظ على الذات القومية). إنَّ وجود التنوع الديني والقومي والطائفي في جسد الدولة الواحدة (وهو ما يوجد في جميع الدول) يوجب بالضرورة اعتماد رابطة محايدة تصدق على جميع تنوعات أمّة الدولة، وليس هناك غير رابطة (المواطنة) التي تستطيع ضمان الإعتراف المتكافىء والعادل لجميع أعضاء الدولة على تنوع انتماءاتهم الفرعية، وهو ما لم يتم اعتماده كجوهر بإنتاج أمّة الدولة العراقية، فالمواطنة التي أُعتمدت مواطنة منقوصة وتمييزية ومنحازة وغير فعّالة، وهي مواطنة واجبات لا حقوق وواجبات، لذلك لم تُنتج مواطنية حقيقية.

فشل الدولة كأمة وطنية بفعل فشل المواطنة كرابط عضوية تامّة وفاعلة بالدولة، وغياب النظام الديمقراطي اللازم لحل إشكالية السلطة على أساس عادل لا يعرف الإختطاف ولا يعترف بالاحتكار، أدى إلى إبقاء أمّة الدولة جماعات إثنية طائفية لا ترى بالدولة كياناً مُعبّراً عنها ولها، فعاشت الصراع على الدولة كمراكز اعتراف ونفوذ وسلطة وامتياز، وغدت مُتحفزة ضد الآخر على حساب التعايش القائم على أساس الإعتراف بالتعددية واستحقاقاتها بتكوين الأمّة وإدارة الدولة، فكانت المحصلة فشل الدولة كمشروع، وتسيّد نموذج أمّة اللا دولة ودولة اللا أمّة.

الدولة المشروع

الدولة ظاهرة اجتماعية/تاريخية لا يمكن أن تستقر وتتطور إلاّ على وفق الرابطة والمصلحة والهوية المشتركة. ومقتلها بأدلجتها واحتكارها على أساس قومي أو طائفي أو سياسي، فأدلجتها واحتكارها هنا يعني انحيازها لفئة وامتلاكها لجهة على حساب الكل الوطني وما يمتاز به من تنوع مجتمعي سياسي قائم بجسد الدولة يتمتع (إفراضياً) بنفس الحقوق والواجبات، مما سيضرب بالصميم العدالة والتكافؤ والتضامن اللازم لبقاء الأمّة وتطور الدولة. فالدولة غير المحايدة تجاه مواطنيها، والمختطِفة للسلطة والثروة والإدارة على أساس الغلبة والتمييز والإحتكار، لا يمكنها إنتاج أمّة دولة متناغمة الإنتماء والمصلحة والهوية. كذلك، علينا أن نؤكد، بإنَّ تكامل سيرورة أمّة الدولة لا يتم بمجرد الإعتراف والانتماء والتمكين، بل سيرورة الأمّة تنمو وتنشط وتتكامل بسيادة فكرة الدولة (القانونية/ المؤسسية/المدنية)، المصنعة على وفق معادلة (الأمة/ السلطة/ الثروة)، والمُنتَجة على وفق مركّب (الخصوصية/ العدالة/المصلحة)، والمُوسَّسَة على وفق قاعدة (المواطنة/ الديمقراطية/التعايش)،.. ومثل هذا المُركَّب هو المشروع، وهو ما لا يقوم إلاّ بوعي وتضامن وفاعلية وطنية عامة، حاكمة ومحكومة.

مَن الذي ينمّي ويوحد ويطور الأمّة الوطنية، هي الدولة/المشروع طبعاً، إنَّ الأمّة والدولة وجهان لوجود واحد وينتج أحدهما الآخر، فالدولة كفلسفة وأنظمة وقوانين وسياسات وحقوق وحريات... هي المنتجة للأمّة الوطنية، والأمة الوطنية هي جوهر الدولة. هذا يعني أنَّ نجاح مشروع الدولة هو النجاح بإنتاج أمتها الوطنية، فالأمة الوطنية المتنوعة بالإنتماء (الفرعي) تتوحد بالإنتماء والولاء (الكلّي) السيادي للدولة، والعكس صحيح، فإذا ما فشل مشروع الدولة الوطني فستبقي جمهورها متشيئاً الى أمم فرعية ومتشظياً الى جماعات متناحرة.

الأنظمة السياسية التي أسست لانقسام أمّة الدولة هي الأنظمة ذات الفلسفة القومية والطائفية المؤدلجة والمستبدة التي اشتغلت (كمشروع وسياسات) على احتكار الدولة ايديولوجياً، وبسلطة هوية مجتمعية واحدة، ومارست الصهر القصري للتنوع المجتمعي على وفق رؤاها وسياساتها، فحال ذلك دون اندماج المجتمعيات/الهويات بأمّة الدولة (الوطنية) المشتركة، وبقيت الدولة سلطة صهر قسري توحد (بالإكراه والإغراء والإقصاء)

الهويات المجتمعية المتنوعة دينياً قومياً ثقافياً. لقد غدت الدول ملك أيديولوجيات سياسية محددة وهويات مجتمعية معينة صبغتها بصبغتها وجيّرتها لمصالحها على حساب حيادية الدولة وعلى حساب باقي الهويات المجتمعية، فتعاظم الشعور بالحيف والتمييز والإحتكار، وبقي مجتمع الدولة يعاني الإنقسام الذي يحول دون الإندماج الوطني اللازم لإنتاج أمّة الدولة.

وحدها (الموطنة المدنية) التامة والفاعلة والمُمكَنَة كعضوية محايدة واعتراف قانوني ومشاركة سياسية، هي القادرة على إنتاج أمّة وطنية موحدة تعبّر عن جميع مجتمعيات الدولة بعدالة ومساواة وتكافؤ، وهي مَن يستطيع خلق حيزهم المشترك المنتج للوجود والهوية المشتركة. وبخلافه ستتشظى أمّة الدولة بسبب صراع الهويات والمصالح الفرعية المجتمعية السياسية لتتقسّم الدولة/الأمّة، أو لتعيش الصراع والاحتراب المزمن. وهذا قادت إليه المدارس الأيديولوجية التي تعاطت مع مشروع الدولة العراقية منذ تأسيسها الحديث 1921م وحتى زلزال 2003م.

ما بعد 2003م

تأثير الأدلجة على مسار الدولة وبجميع مرافقها ووظائفها وسياساتها كان قاتلاً على وجود وروح أمّة العراق وبالذات إبان حكم البعث 1968-2003م، الذي أضاف إلى الأدلجة، الشمولية المطلقة والرعب المُنّظم والحروب المستدامة والمغامرات العبثية، فأتى زالزال 2003م كمحصلة حتمية لإنهيار مشروع الدولة القائم على وفق أيديولوجيات عائمة ومتخيلة ومنحازة، والمُنهَك بفعل الحكم الاستبدادي النرجسي التمييزي المغامر، فورثنا عام 2003 ركام أمّة وحطام دولة، فاقدة للوحدة والسيادة.. أمّة الأفراد والجماعات والمجموعات العرقية والطائفية والمناطقية المأسورة بهوياتها ومصالحها الفرعية، ودولة السلطات المُنحلّة والمتكثرة بكثرة الأفراد والجماعات والمصالح.

بغض النظر عن النتائج التي ترتبت على طريقة تغيير النظام الصدامي، وبغض النظر عن شراسة الممانعة والتحديات الداخلية والخارجية الهائلة المتأتية من القوى المتضررة من التغيير أو تلك التي حاولت توظيفه لصالح أجنداتها، وبغض النظر عما أفرزته طريقة الإدارة للدولة والتعاطي مع ملفات التحديات ومنها الإرهاب والجريمة والفوضى وتغول الجماعات.. الخ والتي ألقت بظلالها على بديل الدولة المراد إنتاجه..

إلاّ أنّ ما تم إنتاجه -كبنية- بعد 2003م كان تأسيساً لعهد جديد من (دولة اللا أمّة وأمّة اللا دولة). ففي 2003م خرجت الدولة العراقية من مأزق (الهوية القومية المتمذهبة) التي أدلجت وسيّست الإنتماء القومي المذهبي وحكمت به ومن خلاله كبُعد أحادي للدولة، ففشلت بخلق المشترك الوطني المنتج لهوية الدولة وأمّتها (بلحاظ تنوع أمّة الدولة)،.. وبعد 2003م أُدخلت الدولة بنفق الإعتراف السيادي بالهويات الفرعية لأمّة الدولة، وتلك خطيئتها الأيديولوجية الكبرى. ففلسفة الدولة قامت هذه المرة على أساس من معيار (المكوّن) العرقي الطائفي كوحدة إعتراف وحماية ومصلحة، وأنتجت نظاماً سياسياً مكوّناتياً عرقطائفياً أصّل لتشظي الأمّة والهوية. لقد افترضت الدولة تكدس جماعات وليست أمّة مواطنين، وراحت تعتمد التوافق والشراكة والمحاصصة كأسس ليس في إدارة الحكم وحسب بل في تقاسم الدولة، ودخلت في صراع مكشوف على أساس من معادلة (المكوّن+سلطة المكوّن+الحزب الممثل للمكوّن=نظام محاصصة عرقطائفي شامل). لقد أفرزت العملية السياسية أدلجة من نوع آخر، قامت هذه المرة على أساس من فكرة المكوّن على حساب مبدأ المواطنة، وكرست الإعتراف والمصلحة على أساس من الهويات الفرعية، مما صادر محاولات إعادة التأسيس المواطني السليم لمشروع الدولة الوطنية.

النظام السياسي كرافعة

رافعة أي دولة هو النظام السياسي، وإنما تتغير أشكال الدول بتغيير أنظمتها السياسية الحاكمة، فالنظام السياسي روح الدولة وشكلها وتعبيرها الأساس. وهو بعد، ترجمة عملية لفلسفة الحكم ومعاييره وقوانينه وسياساته وساسته. وتأثيره مباشر وصميمي بأمّة الدولة، إنتاجاً أم إنهداماً، وحدة أم تشظياً، صلاحاً أم فساداً.

لتأسيس نظام سياسي مغاير لتاريخ الأنظمة المستبدة التمييزية المغامرة التي حكمت الدولة العراقية قبل 2003م والتي حطمت الدولة والأمّة معاً، كان مؤملاً أن تعي المدارس السياسية العراقية وقواه ونُخبها الدرس، وتكون بمستوى التحوّل التاريخي المطلوب للدولة والأمّة، فتتبنى وتؤسس وتُدير نظاماً سياسياً وطنياً مدنياً يؤسس لعهد جديد بتاريخ الدولة، وهو ما لم يحدث. إنَّ قصور الرؤية في الوعي والتخطيط والإدارة لطبيعة أزمة الدولة ولاشتراطات إعادة البناء والإدارة، رهن الدولة لتسيّد الفوضى، وأُمتها لتسيّد الإنقسام، ووجهت وما زالت مشروع التغيير لاحتمالات الفشل والإنهدام. فلم تدرك القوى التي امتلكت القرار حجم التأثيرات السلبية العميقة على بنية المجتمع والدولة طيلة عهود الدولة العراقية

في القيم والسياسة والثقافة والهوية، لم تع معنى الإنتقال من بنية حكم استبدادي مطلق الى ديمقراطي مفترض، ومعنى الإنتقال من المركزية السياسية والإقتصادية المفرطة الى اللامركزية أو الفدرالية أو الكونفدرالية، ومعنى التحول من نمط الدولة الأيديولوجية والأبوية الى الدولة المدنية، ومعنى تغيير الفضاء الجيوسياسي للدولة وتأثيراته الإقليمية والدولية. لقد ترجمت العملية السياسية -كمرتكزات وسياسات وإدارة- قصور الفكر والتخطيط الستراتيجي المعني بإنتاج الدولة الجديدة، هذا فضلاً عن التواضع المريع بإدارة الحكم وبثقافة المسؤولية من طهورية والتزام يتناسب وشرف المهمة وضخامة التحوّل.

لقد اعتمدت قوى المشهد والقرار، اعتمدت النظام السياسي التوافقي المكوّناتي، كجوهر لعملية سياسية يراد منها إعادة إنتاج الدولة والأمّة، وهي الوصفة الخطأ بامتياز. فالحكم بنظام التوافق المكوّناتي يستند إلى فلسفة شراكة المكوّنات المجتمعية بالدولة فيما هو شيعي وسني وكردي وتركماني..الخ، وتُترجم هذه الشراكة من خلال حكومات توافقية تشمل جميع ممثلي المكوّنات العرقية الطائفية الداخلة بتركيبة الدولة. وهي فلسفة كرّست الإنقسام الهوياتي لأمّة الدولة، وجعلت المكوّن (على حساب المواطنة) وحدة اعتراف وبناء ومصلحة. أضف إلى ذلك، أنَّ طبيعة هكذا نظام يوجب اشتراك الكُل بالحكم، ويُعتبر أي استثناء لأي مكوّن إقصاء له، لذا فلا معارضة بالأنظمة التوافقية المكوّناتية مما كرس نظام الإمتياز وغيّب المحاسبة. كذلك، فنظام الحكم هنا يمتاز بكونه نظاماً معقداً غير بسيط وغير انسيابي وإرضائي يفتقد مبدأ الحسم، فقضايا الدولة تمر بسلسلة توافقات طويلة ومعقدة وإرضائية، وغالباً ما يكون الحسم شكلياً لا يمس جوهر مشكلات الدولة، والترحيل لأزمات الدولة سمة من سمات هذا النظام. إنَّ سمة الترحيل للأزمات ناتجة عن صعوبة التوصل إلى حلول مرضية للجميع، فالإرضاء أكذوبة لا يتناسب مع فاعلية الحكم. أيضاً، يمتاز النظام المكوّناتي بتعطيل الحكم من خلال خلقه لنظام التوازن السلبي بين سلطة المكوّنات. كذلك، تتضرر وحدة السلطة باعتماد هذا النظام، فالحكم هنا يتطلب سلطات رأسية متعددة مهمتها تحقيق مصالح المجتمعيات التي تعبّر عنها، لذا غالباً ما تكون مؤسسات الدولة التوافقية متكثرة لضمان تمثيل قوى المكونات كافة، وإذا ما عجزت الدولة عن استيعابها يتم اللجوء لإستحداث مؤسسات أخرى لضم هذه القوى. أيضاً ووفق قواعد هذا النظام تخضع مؤسسات وموارد وقدرات الدولة إلى المحاصصة الشاملة، ثم ينشأ عن نظام المحاصصة هذا نظام الكارتلات الحزبية الممثلة للمكوّنات، فتنشأ شبكة معقدة من المصالح الحزبية التي تعيق وحدة وانسيابية وسلامة الحكم.

ديمقراطية المكوّنات

المجتمع التعددي هو المجتمع المتنوع اجتماعياً (دينياً طائفياً إثنياً ثقافياً) وسياسياً (أيديولوجياً وحزبياً وتنظيمياً)، ولا يوجد مجتمع سيادي (دولة/أمّة) غير تعددي. وتسييس المجتمع السيادي ينتج عن تسييس التنوع المجتمعي (الطبيعي بذاته)، ونقله من الحيز الإجتماعي إلى الحيز السياسي السيادي/الحكم، ويتم أمّا بسحق التنوع تحت حوافر تسيّد قومية أو طائفة أو أيديولوجية معينة كما حدث قبل 2003م عراقياً، أو يتم بالإعتراف السيادي بالتنوع الهوياتي، وهذا ما ذهب إليه النظام السياسي التوافقي المكوّناتي بعد2003م عراقياً. فعندما نقر بالتعددية المجتمعية على أساس من كونها تعددية مكوّنات ونعطي لكل مكوّن إعترافاً سيادياً، فهذا يعني أننا منحنا للتنوع بُعداً سيادياً، وأوجدنا مجتمع (الأمم السيادية) التي تمازج بين الهوية (دينية، عرقية، ثقافية) والأرض والسلطة لتشكّل وحدات سياسية سيادية في الدولة، وهذا ما تقوم عليه الديمقراطية التوافقية، والتي يمكن تسميتها بـ(ديمقراطية المكوّنات)، والتي تعتبر الفدرالية إحدى حلولها لحل مأزق التنوع.

الفدرلة كنظام سياسي (برأي البعض) ضرورة يوجبها المجتمع التعددي بحسب عُرف (ديمقراطية المكوّنات)، فمكوّنات المجتمع غير المتجانس تتطلب نظاماً سياسياً فدرالياً يحقق التوازن والمصلحة بين مجتمعياته/مكوّناته، وهذا لا يتم إلاّ بتوزيع الإعتراف والسلطة والثروة على عدد المكوّنات المجتمعية من خلال نظام فدرالي تشارك بصياغته وإدارته مكوّنات الدولة كافة. وهنا مكمن المفارقة، فهذه الديمقراطية تُخرج التنوع من حيّزه المجتمعي الطبيعي لتؤدلجه وتمنحه بعداً سياسياً سيادياً. وهي بذلك تسوّق أكذوبة، إذ يستلزم الإيمان بها جعل دول العالم كافة دولاً فدرالية، فلا وجود لدولة (صافية)، فعدد دول العالم 197 دولة يعيش فيها عشرات الآلاف من الديانات والقوميات والطوائف والإثنيات، فالتنوع ظاهرة مجتمعية طبيعية لا تخلو منها دولة، والمطلوب إدارة التنوع وليس قمعه أو الإعتراف السيادي به، فالدولة -افتراضاً- هي الحيّز الوطني القانوني المشترك لمجتمعياتها كافة والضامن لخصوصياتها ومصالحها على أساس من اعتبار أفرادها (مواطنيها) وحدات سياسية قانونية تامّة بغض النظر عن انتمائهم المجتمعي الهوياتي الفرعي، يتمتعون بمواطنة كاملة تضمن حقوقهم المدنية والسياسية والمصالحية دونما تمييز أو اقصاء.

فدرلة الدولة بحجة التنوع قد يقود إلى التفكك الأميبي، إذ لا يمكن التنبوء بمديات تشظي الوحدات الفدرالية الممثِلة لمكوّن (إثني طائفي) إذا ما عُد التنوع بذاته هو الموجب للنظام الفدرالي، فربما تقوم فدرالية إثنية، إلاّ أنَّ تنوع هذه الفدرالية دينياً أو مذهبياً قد يشظيها من الداخل، وهكذا دواليك. أيضاً، فإنَّ تكوين وحدات سيادية على أساس من التنوع المجتمعي سيعطي شرعية التأسيس لكل هوية (ثقافية أو مناطقية) ترى تمايزاً بينها وبين الهويات الأخرى داخل الفدرالية الواحدة. كذلك، لا يمكن التنبوء بمديات الإندفاع الذي يمنحه الإستقلال شبه التام لمكوّنات الدولة، وتنامي الرغبة بالإستقلال التام هو شعور طبيعي يتنامى مع تضارب المصالح وصعوبة إدارة الحكم الذي تنتجه صيغة الحكم الفدرالي القائم على تمايز ونشوز الهويات.

إنَّ إعتماد النظام التوافقي المكوناتي استناداً لدمقراطية المكوّنات يعتبر أزمة بذاته، كونه يضر بوحدة وسيادة ووظائف الدولة، بل ويبتلعها حزبياً على أساس من ادعاء الأحزاب للتمثيل المكوّناتي، فيؤسس لكانتونات وامبراطوريات حزبية، ويقود لا محالة (وفق اشتراطات الوعي والتطور المجتمعي والسياسي) إلى إنشاء نظام الدويلات المقنّع في جسد الدولة. لذلك، لا يمكن لهكذا نظام أن يكون رافعة نوعية تؤسس لدولة وأمّة وطنية، ما لم يُعاد النظر بأسس هذا النظام وآلياته. وللحقيقة، فإنَّ الدستور العراقي 2005م لا يؤسس لنظام توافقي مكوّناتي، وما حدث ويحدث هو احتيال على الدستور، بفعل التوافق الحزبي المصالحي. ويكفي هنا اعتماد الدستور والعودة لأسسه، وهو كفيل بتشييد نظام سياسي مواطني ديمقراطي. لذا فأزمة النظام السياسي الحالي كطبيعة توافقية مكوّناتية مُهددة لوحدة الدولة والأمّة لا تكمن في الدستور بل في القوى المُديرة للحياة السياسية.

تفكيك وبناء

مشروع بناء الدولة/الأمّة هو مشروع تفكيك وبناء قبل أي شيء آخر، هو تفكيك لبنية المدارس السياسية المتعاطية ومشروع الدولة على أساس من الشموليات والتابوات والنمطيات الأيديولوجيات الواهمة أو المتخيلة أو الحالمة، وهو بناء لمشروع المدرسة الوطنية المنتجة لرؤى وخطاب وبرامج وقوى مستمدة من الخصوصية والمصلحة العراقية لا غير.

لكل دولة بُنية، ولا يمكن توقع هوية للدولة خارج بُنيتها الفلسفية، والدولة الناجحة التي يسودها الوئام الهوياتي كأمّة هي الدولة القادرة على صنع الهوية المشتركة (الوطنية) المعبّرة عن جميع مجتمعيات الدولة دونما انحياز أو احتكار لهوية على حساب أخرى. وقد أثبت تاريخ الدولة الحديثة أن الهوية المشتركة لن تُصنع إلاّ على وفق أسس الدولة الوطنية المدنية كون معاييرها عامة وحيادية وصادقة على الجميع. والسبب الأساس أنَّ (التنوع الهوياتي) لا تخلو منه دولة، فيصبح من المتعذر الإستقرار والوحدة لأي دولة إذا ما تم اعتماد هوية بعينها واعتبارها عامة وحاكمة دون باقي الهويات، فذلك سيخلق تحسساً وصراعاً هوياتياً بين هويات مجتمع الدولة الواحد وطنياً.

مجتمع الدولة (واحد) على المستوى الوطني السيادي و(متعدد) على المستوى المجتمعي الإنساني الهوياتي، فالتنوع المجتمعي الهوياتي حقيقة قائمة داخل كل مجتمع وطني سيادي. ولوحدة وتكامل وسلام أمّة الدولة كان لابد من خلق (النحن) المشتركة التي تصدق وتمثل جميع مجتمعات/هويات الدولة، والنحن المشتركة هنا هي الهوية المشتركة التي تخلقها المواطنة المحايدة والمشاركة المتساوية والفرص المتكافئة والمصالح المتبادلة الضامنة للعدالة.. فوفق هذه المقومات والمعايير وبسيرورة الدولة التفاعلية الدائمة يُخلق شيئاً فشيئاً المشترك بين هويات/مجتمعيات/أفراد الدولة، والمشترك هنا هو (النحن) الوطنية الممثلة لروح وفاعلية جميع الهويات المجتمعية المكونة لأمّة الدولة.

الهوية العامة للدولة هي نتاج (النحن) الوطنية القائمة على المشترك الوطني (مواطنة، مشاركة، قوانين، مصالح)، استناداً إلى مفهوم دولة (الأمّة) الوطنية المعبرة عن جميع مجتمعات ومكوّنات الدولة دونما انحياز أو تبنٍ لأي هوية مجتمعية فرعية. فالدولة القادرة على صنع أمّة الدولة هي الدولة القادرة على صنع للهوية الوطنية، والدولة المنقسمة الصراعية هي التي تتصدرها وتحكمها هوية واحدة بمعزل عن باقي الهويات فستكون دولة استئثار وقمع. أو نموذج الدولة الذي يعتبر الدولة تكدس هويات عليها تقاسم السلطة والثروة والهوية بزيجة نشزة كما في نموذج دولة المكوّنات العرقطائفية، فستصنع دولة اللا هوية بسبب انشطار الدولة وأمّتها على نفسها.

لحظة تأسيس

الدولة العراقية موجودة، ولإيجاد أمّتها يتطلب اعتماد مشروع (الدولة/الأمة)، وهو ما يحتاج إلى إنبثاق لحظة (تأسيس مواطني تاريخي) تتبناه كتلة تأسيس وطني (منوعة هوياتياً) مُمَكَّنَة وموحدة في رؤاها وإرادتها تجاه مشروع الدولة الوطنية المدنية، فتباشر التأسيس على وفق مسطرة الدولة الوطنية والحكم الرشيد، وتحمل مجتمعيات الدولة على سكتها بحكمة وحزم، لتنطلق السيرورة على السكة الصح للدولة الأمّة.

والسؤال: كيف ومتى تأتي هذه اللحظة وعلى يد مَن؟ أقول: ربما تُنتجها لحظة وعي وإرادة قافزة على المألوف، وربما تأتي بها لحظة الإنهدام بفعل الفشل،.. لكن الأكيد، أنها وإن أتت فلابد وأن تصاحبها لحظة وعي شعبي ونخبوي حاسمة بفشل جميع الأيديولوجيات والنماذج غير الوطنية، وأن يصاحبها استعداد وطني عام للإمتثال لمعايير الدولة/الأمّة وفروضها واستحقاقاتها،.. وإلاّ فهي وإن أتت (كلحظة/فرصة) فسيتم نحرها على منحر الجهل والتعصب والفوضى والمصالح الضيقة، لنُعيد إنتاج دولة اللا أمّة وأمّة اللا دولة.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org